

مدخل المحاسبة التفاوضية في تحسين الوعي الضريبي للممولين والحد من التهرب الضريبي

د. ربيع نجم الدين الجعفري - كلية الاقتصاد العجيلات — جامعة الزاوية

أولاً - الإطار التمهيدي للدراسة :

1.1 مقدمة الدراسة :

تعد الضريبة انعكاساً للأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسة في المجتمع ، ومصدر مهم للدولة لسد جزء من نفقاتها العامة، فمن الناحية التاريخية كان هدف الضريبة الوحيد إلى بداية القرن الواحد والعشرين مالياً ، ومن ثم استخدمتها السلطات العامة للحصول على الإيرادات ، غير أن مبدأ حياد الضريبة اختفي تدريجياً، وحل محله مبدأ التداخلية، حيث أصبح للضريبة أهداف اجتماعية، واقتصادية، وسياسية ، بالإضافة إلى هدفها المالي⁽¹⁾.

وعند الحديث عن واقع العملية الضريبية ، يلاحظ بأنها تواجه العديد من الصعوبات لعل من أهمها غياب الثقافة الضريبية لدى الممولين، وضعف الوعي الضريبي لديهم ، الأمر الذي يؤدي إلى تهربهم من دفع الضريبة وبالتالي انخفاض حصيلته الإيرادات الضريبية ، مما ينعكس سلباً على الجانب التنموي بالدولة⁽²⁾ ، ويقصد بالوعي الضريبي الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤوليتهم المالية اتجاه المجتمع والدولة ، وهو لا يختلف عن الوعي بالمواطنة والانتماء ، والمشاركة في منظومة الحقوق والواجبات ، وينشأ هذا الوعي من خلال شعور المواطن بدرجة التزام الدولة ومؤسساتها في تحقيق برامج التنمية والعمل على رفاهية المجتمع ، وتحقيق طموحاته ورفع مستواه الحضاري بكل أشكاله ، أمّا التهرب الضريبي فيقصد به محاولة الممولين الخاضعين للضريبة بعدم دفعها أو تقليلها ، وذلك من خلال تقديم بيانات، و معلومات غير صحيحة حول دخولهم إلى السلطات الضريبية بالدولة⁽³⁾.

والسؤال المطروح هل العوامل التي تؤدي إلى انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الأفراد، وتهربهم من دفع الضريبة؟ يمكن تقسيم هذه العوامل الى⁽⁴⁾

1- عوامل اقتصادية ومالية : حيث تؤثر الظروف الاقتصادية العامة بالدولة ، والظروف الاقتصادية المتعلقة بالمول على الوعي الضريبي ، فزيادة العبء

الضريبي عن الحد المعقول يولد لدى الممول شعوراً بالظلم ، مما يدفعه إلى محاولة التهرب من دفع الضريبة.

2- **عوامل اجتماعية** : ينتج عن النظام الضريبي المطبق بالدولة مجموعة من التقاليد الضريبية التي تؤثر على النظام الضريبي القائم ، والتي تجعل المشرع الضريبي يتردد في إدخال تعديلات جذرية على النظام الضريبي المطبق .

3- **عوامل ثقافية** : إن الارتقاء بأفراد المجتمع من ناحية الثقافة الضريبية سوف يوفر لديهم القدرة على فهم مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات ؛ فيما يتعلق بموضوع الضرائب.

4- **عوامل إدارية** : فكماً ارتفعت مستوى كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والخدمات المقدمة للممولين كلما زاد استعدادهم لدفع الضريبة.

5- **عوامل سياسية**: فتوفر عنصر الوطنية في النظام الحاكم بالدولة من حيث تلبية تطلعات الافراد، وتحقيق رغباتهم سوف يقود إلى تحسين الوعي الضريبي لديهم والتزامهم بدفع الضريبة.

6- **عوامل قانونية** : عدم وضوح القوانين الضريبية وتعددتها يؤثر بشكل مباشر على سهولة فهمها من قبل الممول ويدفعه الى التهرب من أدائها.

وقد حاول المشرع الضريبي الليبي معالجة هذه الأسباب ، وذلك من خلال القانون رقم (7) لسنة 2010، والذي نجح في تخفيض أسعار الضريبة نوعاً ما ، حيث منحت المادة رقم (33) سلسلة من الإعفاءات الضريبية للممولين لغرض تخفيض التزاماتهم الضريبية ، و سمحت المادة رقم (19) بتقسيط مبلغ الضريبة المستحق على الممول إلى أربعة أقساط في حالة عدم قدرته على السداد ، وأعطت المادة رقم (6) الحق الى اللجنة الابتدائية لفض أي نزاع ما بين مصلحة الضرائب، والممول، وفي حالة عدم الرضا على نتيجة اللجنة ، أجازت المادة رقم (11) إمكانية اللجوء إلى اللجنة العليا ، كما أجازت المادة رقم (17) إمكانية المصالحة بين الطرفين بناء على طلب الممول ، (وذلك لضمان العلاقة الجيدة بين الإدارة الضريبية والممول) ، واختصت المادة (74) ، والمادة (75) بالعقوبات على كل من يتخلف عن دفع الضريبة أو التلاعب في البيانات الواردة في التقرير الضريبي.

وتقع مسؤولية توعية الممولين والحدّ من التهرب الضريبي على عاتق الدولة ؛ إذ يجب عليها أن تقوم بتنفيذ برامج توعية ضريبية ، وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، والتنظيمات السياسية ، والمهنية ، بحيث تعمل الدولة على إيقاظ فكرة

الواجب الضريبي بين الممولين ونشر فكرة التضامن ، والتكافل الضريبي بينهم ، وكذلك يجب أن تشمل النوعية الضريبية تعريف الممولين بالمكاسب والإنجازات التي حققتها الدولة على المستوي الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي ، ومحاربتها للفساد وإهدار المال العام ، وسعيها للوصول إلى العدالة الاجتماعية لتوزيع الدخل والثروات ، كما يمكن استخدام مدخل المحاسبة التفاوضية ، وذلك من خلال التفاوض المباشر ما بين الممولين و السلطات الضريبية في كل ما يتعلق بالضرائب بداية من القوانين واللوائح ، مروراً بالتطبيق ، نهايةً بالمشاكل الضريبية التي قد تنشأ ما بين الممولين السلطة الضريبية⁽⁵⁾ .

1.2 الدّراسات السابقة :

سوف نتناول في هذا الجانب أهم الدّراسات الحديثة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحديد ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

دراسة (Nurkhin&Muhsin, 2018)⁽⁶⁾

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العلاقة ما بين الوعي الضريبي ودافعي الضريبة ، واستخدم الباحث التحليل الإحصائي الوصفي والانحدار الخطي المتعدد كطريقة لتحليل البيانات ، والتي جمعت من خلال استمارة استبيان وزّعت على 200 شخص ، وتوصلت الدراسة إلى أن فهم ، ووعي ، دافعي الضرائب له أثر إيجابي على امتثال دافعي الضريبة ، كما قام الباحث بتحليل السلوك الضريبي للذكور والإناث، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الإناث أكثر وعياً وامتثالاً لدفع الضريبة من الذكور، وقد أوصي الباحث مكاتب الضرائب بفرض برامج التثقيف الضريبي على الممولين بشكل منتظم ومستمر.

دراسة (حسن وسلطان ، 2017)⁽⁷⁾

سعت هذه الدّراسة إلى الرفع من مستوي الوعي الضريبي للممولين ، وذلك من خلال استخدام كافة وسائل الإعلان المتاحة، وكانت الفرضية الرئيسية ، يعد الإعلان من الأدوات المهمة والتي لها دور إيجابي في زيادة الوعي الضريبي لدافعي الضريبة، والتي نجح الباحثان في إثباتها ، وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة ، وذلك بعرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع محل الدراسة ، وقد أوصي الباحثان باستخدام الأساليب المقترحة التي توصلت إليها الدراسة لزيادة الوعي الضريبي، وكذلك ضرورة تنظيم الندوات والمؤتمرات للجمهور بصفة دورية، وذلك بهدف إرشادهم.

دراسة (Rhayu&Setiawan, 2017)⁽⁸⁾.

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء الممولين مبررات ، وتوضيحات، حول أهمية دفع الضرائب، مما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تحليل الوعي الضريبي لديهم في فهم القوانين الضريبية ، وتم استخدام المنهج الكمي في الدراسة من خلال استخدام استمارة استبيان وزعت على 165 ممولاً، وتوصلت الدراسة إلى أن فهم القوانين والإجراءات الضريبية تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لديهم والتزامهم بدفع الضريبة ، كما أشارت الدراسة إلى أن الممولين فقط لديهم القدرة على فهم المصطلحات العامة المتعلقة بالربط الضريبي كالنقد السنوي والمبلغ المستحق والنسبة المستخدمة في حساب الضريبة ، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الخدمات الضريبية من قبل ادارة الضرائب، لتشمل توفير معلومات حول أهمية فرض الضرائب وإيضاحات حول قوانينها.

دراسة (محمد وعطية، 2016)⁽⁹⁾.

حددت الدراسة أهم المشاكل الضريبية التي يمر بها النظام الضريبي المصري، والمتمثلة في القصور الشديد في حصر الممولين ، وافتقارهم للوعي الضريبي ، وانعدام الثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى النقص الواضح في الكفاءات الضريبية العاملة في مجال الفحص ، والربط، وكانت الفرضية الرئيسة حول مدي توفر متطلبات النجاح لاستخدام مدخل المحاسبة التفاوضية في تفعيل أداء النظام الضريبي ، وشملت عينة الدراسة الأكاديميين، ومأموري الضرائب والمحاسبين القانونيين، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير متطلبات عدة لتطبيق مدخل المحاسبة التفاوضية في تفعيل النظام الضريبي وأداء الفاحص الضريبي ، أما عن أهم التوصيات من وجهة نظر الباحثين ، فقد أوصيا بضرورة وضع قواعد وأسس ومعايير للفحص الضريبي ، بما يضمن كافة حقوق أطراف المنظومة الضريبية ، واستخدام المحاسبة التفاوضية في تفعيل النظام الضريبي ، وتطويره.

دراسة (Frey&Feeld, 2015)⁽¹⁰⁾.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الالتزام الضريبي من خلال النظر إلى كيفية تعامل السلطات الضريبية مع دافعي الضرائب، وكانت هذه الدراسة دراسة تكميلية أجراها الباحثان سنة 2002 ، وقد توصلت الدراسة بأنه من أجل الحصول على التزام ضريبي من دافع الضريبة ، يجب على سلطة الضرائب أن تعامله باحترام ، أما إذا استخدمت السلطة الضريبية عنصر الإجبار اتجاه الممول فإن ذلك سيولد ردة فعل لديه

ويجعله يتهرب من دفع الضريبة بأي طريقة كانت، وإن العلاقة النفسية بين مسؤولي الضرائب، والممولين ، تفسّر المدى العالي للروح المعنوية الضريبية ، والتي تساعد على حل غموض الالتزام الضريبي ، بمعنى أنه كلما كانت هناك علاقة إيجابية بين الطرفين مبنية على الثقة والاحترام، ساعد ذلك في حل المشاكل، والصعوبات التي تواجه العملية الضريبية.

دراسة (الحسون ، وآخرون، 2013) (11).

استندت الدراسة على فرضية مفادها أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية، استخدم الباحثون المنهج الإحصائي الوصفي للوصول إلى أهداف الدراسة المرسومة ، وذلك باستخدام استبانة لمعرفة آراء الممولين المختارين كعينة لدراسة ، والبالغ عددهم 120 شخصا ، وقد أثبتت نتائج الدراسة أنه كلما كان الممول ذات معرفة بالقواعد ، والمبادئ، والأهمية الضريبية ، فإنه يكون على استعداد تام من أجل دفع الضريبة ، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية للدولة ، وقد أوصي الباحثان بتشجيع الممولين على الدفع من خلال تقديم الحوافز الضريبية المختلفة ، مثل : الخصم، والمكافأة، والامتيازات العينية.

دراسة (Geetha&Sekar, 2012) (12)

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2010 وأثرها على الموازنة العامة للدولة ، حدد الباحثان فهم القانون الضريبي كمتغير مستقل، والإيرادات الضريبية كمتغير تابع، وطرحتا التساؤل التالي ما هي سبل إقناع الممولين لتحمل التزاماتهم الضريبية؟

ولجمع البيانات تم استخدام استبانة استبيان تحتوي على 31 سؤالاً، وزعت على 117 شخصاً ، وقد خلصت الدراسة إلى أن المعرفة والفهم للقوانين الضريبية تؤثر بشكل إيجابي على حصيلة الإيرادات الضريبية ، وأوصي الباحثان بضرورة البحث على السبل الكفيلة لنشر الثقافة الضريبية بين أفراد المجتمع.

دراسة (جاسم، 2011) (13).

سعت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية ، وذلك من خلال التعرف على حقوق والتزامات كل منهما وأثر ذلك في الحد من التهرب الضريبي، ولجمع البيانات تم استخدام استبانة استبيان احتوت على 26 سؤالاً ووزعت على 100 مستجيب، وكانت فرضية الدراسة : شفافية العلاقة بين الممول

والإدارة الضريبية ، تؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي، والتي نجح الباحث في إثباتها من خلال استخدام الأساليب الإحصائية، وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ المشرع الضريبي مواقف متشددة، وذلك بفرض عقوبات صارمة في حق مرتكبي جرائم التهرب الضريبي.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث:

- 1- متغيرات الدراسة المستخدمة (المحاسبة التفاوضية، الوعي الضريبي، التهرب الضريبي).
- 2- بيئة الدراسة (تم تطبيق هذه الدراسة في مصلحة الضرائب الليبية).
- 3- العينة المختارة (المحاسبون العاملون في مصلحة الضرائب الليبية).
- 4- أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات.

1.3 مشكلة الدراسة :

تهتم أغلب الدراسات الضريبية بالنواحي الاقتصادية، والفنية، والتشريعية المتعلقة بالضرائب، وذلك بهدف تنمية الموارد المالية، إلا أنها تتجاهل إلى حد كبير العنصر البشري ، والذي يمثل المصدر الأساسي للموارد الضريبية ، وخاصة في ما يتعلق بتحسين العلاقة ما بين الممول والإدارة الضريبية ، حيث أشارت الدراسات الحديثة إلى أن العلاقة ما بين الممول والإدارة الضريبية تتأثر بالوعي الضريبي⁽¹⁴⁾ ؛ إذ يساهم الوعي الضريبي لدى الافراد في إدراكهم أهمية الإسهام في تحمل الاعباء العامة بدفع الالتزامات المترتبة عليهم اتجاه الدولة ، أما غياب الوعي الضريبي لديهم سوف يقودهم إلى الامتناع عن تقديم إقراراتهم الضريبية ، والتهرب من دفع الضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الإيرادات الضريبية بالدولة ، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتلبية احتياجات مواطنيها⁽¹⁵⁾ وبالرجوع إلى بيانات مصلحة الضرائب الليبية ، نجد أن متوسط حجم الإيرادات الضريبية انخفض بدرجة كبيرة ليبلغ المتوسط 743 مليون ديناراً عن الفترة ما بين 2010 إلى 2018 ، عما كان عليه خلال الفترة الواقعة بين 2004 إلى 2009، والذي وصل فيه المتوسط إلى 1.669 مليار دينار، وذلك بسبب هروب رؤوس الاموال للخارج نتيجة للأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد من ناحية ، وامتناع، وتهرب الممولين عن دفع الضريبة لضعف مستوى الوعي الضريبي لديهم ، وارتفاع معدلات الضريبة من ناحية أخرى^(16، 17) ، ولمعالجة أسباب انخفاض مستوى الوعي

الضريبي لدى الممولين وتهربهم من دفع الضريبة جاءت فكرة استخدام مدخل المحاسبة التفاوضية ، وذلك من خلال ترسيخ مفاهيم الوعي الضريبي، واقناع الممول من خلال التفاوض بأن ما يدفعه من ضريبة سوف يعود عليه ، وعلى أفراد المجتمع بالنتج ، وكذلك اقناع الإدارة الضريبية بالإفصاح عن مواردها المالية، وكيفية إنفاقها في الصالح العام (18).

وعلى هذا الأساس جاء الاختيار لموضوع الدراسة ، للرغبة الشديدة في التعرف على سبل تحسين الوعي الضريبي للممولين ، وكيفية تقويمه، ومدى تأثير مدخل المحاسبة التفاوضية في الحدّ من التهرب الضريبي ، الذي انتشر بشكل كبير في البيئة الليبية ، ومما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات البحثية التالية :

- 1- ما هي أسباب انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين ، وتهربهم من دفع الضريبة؟
- 2- هل يوجد دور لمدخل المحاسبة التفاوضية في تحسين مستوى الوعي الضريبي للممولين؟
- 3- هل يوجد لمدخل المحاسبة التفاوضية في الحدّ من التهرب الضريبي؟

1.4 - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة كمحاولة من الباحث في إثراء المكتبة المحاسبية الليبية بدراسة حول أهمية استخدام مدخل المحاسبة التفاوضية لتحسين مستوى الوعي الضريبي، وآثارها في الحد من التهرب الضريبي، واستخدامها كأساس في دراسات مستقبلية من قبل الباحثين الليبيين، حيث لاحظ الباحث ندرة الأبحاث في هذا المجال كما أن نتائج ، وتوصيات هذه الدراسة قد توفر حلولاً لبعض المشاكل الضريبية التي تنشأ بين الممولين، ومصلحة الضرائب.

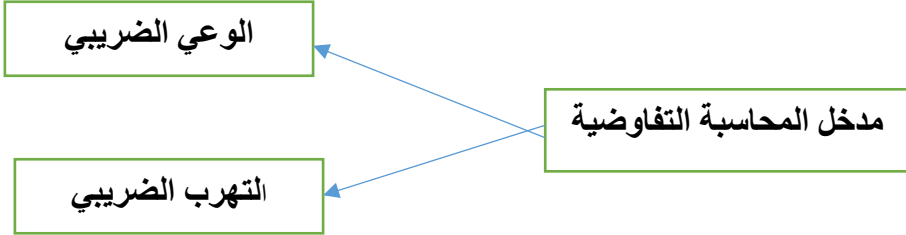
1.5 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:

- 1- التعرف على أسباب انخفاض مستوى الوعي الضريبي للممولين وتهربهم من دفع الضريبة.
- 2- معرفة أثر مدخل المحاسبة التفاوضية في تحسين مستوى الوعي الضريبي لدى الممول.
- 3- تحديد دور مدخل المحاسبة التفاوضية في الحد من التهرب الضريبي.
- 4- تقديم اقتراحات ، وتوصيات لأصحاب القرار ، وذوي العلاقة بموضوع الدراسة.

1.6 متغيرات الدراسة :

يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث حدد الباحث المحاسبة التفاوضية كمتغير مستقل، الوعي الضريبي والتهرب الضريبي (متغيرات تابعة).



شكل رقم (1) يوضح متغيرات الدراسة

1.7 فرضيات الدراسة :

- لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية وتحسين الوعي الضريبي.
 - الفرضية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية والحد من التهرب الضريبي.

1.8 منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الكمي ، وذلك بعد التأكد من صدق وإثبات أداة الدراسة، وهي صحيفة الاستبيان، ومن ثم جمعت البيانات، وبوّت بشكل كمي، وتم اجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها ، واستقراء المواضيع ، والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة، لبيان ، ووصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، تم استنباط النتائج، ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

1.9 حدود الدراسة

الحدود المكانية : مصلحة الضرائب العامة الليبية.
الحدود الزمنية: سنة (2019).
الحدود البشرية: تتمثل في موظفي مصلحة الضرائب الليبية.
الحدود الموضوعية : دراسة العلاقة بين مدخل المحاسبة التفاوضية، الوعي الضريبي، التهرب الضريبي.

تانيا - الإطار النظري للدراسة :

2.1 مدخل المحاسبة التفاوضية :

تعد عملية التفاوض نوع من أنواع الحوار أو تبادل الاقتراحات بين طرفين أو أكثر، بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية نزاعية بين طرفين أو أكثر، وفي نفس الوقت يحقق المحافظة على المصالح المشتركة بينهم ، أي : أن التفاوض ينشأ تأسيساً على وجود ركنين أساسيين بين الأطراف المتفاوضة ، وهما وجود مصلحة مشتركة أو أكثر، وجود قضية نزاعية أو أكثر⁽¹⁹⁾ .

وتشير الدراسات إلى عدة مفاهيم للتفاوض، حيث أشار⁽²⁰⁾ إلى أن التفاوض نوع من الحوار أو تبادل الاقتراحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية أو قضايا مشتركة بينهم، وفي نفس الوقت العمل على تحقيق المصالح فيما بينهم، والمحافظة عليها وتعميقها، كما يشير⁽²¹⁾ إلى أن التفاوض هو عملية بالغة الدقة والحساسية ، تتم بين طرفين، يتعاونان على إيجاد حلول مرضية لما بينهم من مشكلات خلافية أو صراع وتناقض على تحقيق الاحتياجات ، والاهتمامات، أو المصالح والأهداف.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة المحاسبة التفاوضية ، كونها من الأساليب العلمية الحديثة التي تقوم على أساس التعاون بين الإدارة الضريبية والممول، بما يمكن الطرفين من تحقيق أهدافهم ، وبالتالي تحسين مستوى الأداء ، وزيادة القدرة على النمو والتطور بما يسمح بالوصول إلى الحوكمة الضريبية ، فدور الإدارة الضريبية في ظل مدخل المحاسبة التفاوضية ، يتمثل في تبسيط القوانين والإجراءات الضريبية والبحث في سبل تطوير أداء العاملين فيها، أما الممولين، فيمكنهم المشاركة في وضع المعايير، والقواعد التي على أساسها سيتم تقدير الضريبة، وسدادها⁽²²⁾ .

وتعددت الأسباب التي دعت إلى ضرورة إجراء عملية التفاوض بين الإدارة الضريبية ، والممولين ومن أهمها:

- 1- **غموض القوانين الضريبية :** عادة يواجه الطرفان اختلافاً في وجهات النظر عندما تكون القوانين غير حاسمة ، وتسمح بتفسير المعلومة الواحدة بأكثر من طريقة.
- 2- **تعارض المصالح :** إن اختلاف الأهداف بين الإدارة الضريبية والممولين ، ووجود تعارض في المصالح بينهما ، سيخلق خلافاً حول وجهات النظر، الأمر

الذي يتطلب من الطرفين محاولة إقناع الآخر بوجهة نظره من خلال التفاوض لإنهاء الخلاف ، والتوصل إلى حل وسط.

3- **المصالح المشتركة** : لا تقوم علاقة الإدارة الضريبية والممولين على تعارض المصالح المطلق ؛ وإنما توجد بعض المصالح المشتركة بينهما، والتي تتمثل في إقامة علاقة قوية ومستمرة تضمن للطرفين تحقيق أهدافهم.

ويمكن تصنيف المشاركين في العملية التفاوضية إلى فئتين هما : الإدارة الضريبية والممولين ، وتمر العملية التفاوضية بينهما بعدد من المراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل (23):

1. **مرحلة ما قبل التفاوض** : تنطوي هذه المرحلة على التخطيط لعملية التفاوض، ويتطلب ذلك من الإدارة الضريبية والممولين تحديد الاهتمامات والخيارات ، والبدايل، والأهداف ، والخطط التي يرغبها كل طرف من عملية التفاوض ، وكذلك محاولة توقع ما يريد أن يصل إليه الطرف الآخر من هذه العملية .
2. **مرحلة التفاوض** : وفي هذه المرحلة تقوم كل من الإدارة الضريبية، والممولين بتنفيذ استراتيجية التفاوض التي تراها مناسبة من وجهة نظرها ، ولا شك أن طبيعة العلاقة بينهما ومنهجية كل منهما في حل الخلافات سوف تؤثر بشكل مباشر في نتيجة التفاوض.
3. **مرحلة نتائج التفاوض** : هذه المرحلة هي آخر مراحل العملية التفاوضية للوصول إلى اتفاق بين الطرفين حول القضايا ، والنزاعات القائمة، وعادة ما يكون لكل من الإدارة الضريبية ، والممولين حد أدنى من النتائج المستهدفة التي يمكن القبول بها من العملية التفاوضية.

2.2 الوعي الضريبي :

لا يستطيع الإنسان أن يحدث أي تغير في سلوكه ، و تصرفاته إلا بعد المبادرة إلى تنمية وعيه ، ورفع مستواه الفكري، وذلك بغية وصوله إلى أهدافه ، فالوعي بالتفكير يعني القدرة على تقويم كفاءة التفكير وإدراك الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف الفردية ، والجماعية، و يرتبط الوعي بكل شؤون الحياة ، فكل مجال له وعيه، وضرورته ، وفي مجال الوعي الضريبي نجد أنه يشترك في فلسفة الوعي العام، ويختلف باختلاف فلسفة الوعي الضريبي ، وأهميته ، ودوره ، والمسؤوليات

الملقاء على عاتق جميع الأطراف ، وتأثيرها على جوانب التطوير، والتنمية في المجتمع (24) .

وعلى الرغم من التقدم المادي الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة، والاعتماد على وسائل التقنية الحديثة، فإنه لم يواكب ، وبالدرجة نفسها تقدماً معنوياً في اتجاهات الرأي العام حول احترام القوانين الضريبية ، إذ مازال كثير من الأشخاص ينظرون إلى مخالفة القانون شجاعة ، والتهرب من الضريبة ذكاء (25) .

ويعرف الوعي الضريبي بأنه : " الإدراك الكامل من قبل الممول لمسؤوليته المالية إزاء الدولة" (26) ، كما عرف : " بأنه حصيلة ما لدى الممولين من مفاهيم ، وأفكار ، ووجهات نظر حول القوانين الضريبية السارية في بلادهم (27) .

وتشير الدراسات صراحة على أن توفر الوعي الضريبي لدى الممولين يدفعهم إلى الالتزام بدفع الضريبة ، والمساهمة في تحمل الأعباء العامة للدولة (28) ، ولا يختلف الوعي الضريبي عن الوعي بالمواطنة، والانتماء، والمشاركة في منظومة الحقوق والواجبات ، و ينشأ هذا الوعي من خلال شعور المواطن بدرجة التزام الدولة في تحقيق برامج التنمية، والعمل على رفاهية المجتمع ، و بالنظر إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ، والوعي الضريبي، سنجد عندما تتوفر كل مقومات الوعي لدى الفرد ، و بالمقابل تكون الدولة ، والمجتمع، قد شعرت بكل احتياجاته ، فينشأ عن ذلك الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، وإذا ما أدرك الفرد حقيقة المسؤولية الاجتماعية، فإنه ينشأ لديه إدراك اختياري والتزام حر يمارسه بوعي وبمسؤولية ، باعتبار أن المبلغ المدفوع للضريبة يمثل واجبا وطنيا ، وتعبيراً عن استدامة مقومات حركة الحياة وهو في نفس الوقت يشعر بعدالته وأنه سوف يوظف توظيفاً لخدمة المجتمع .

و يستهدف نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع تحفيزهم على أداء واجباتهم الضريبية ، والالتزام بها ، وفقاً لأحكام القانون بشكل طوعي ، و تهيئة الفرصة لهم لتلافي الوقوع تحت طائلة العقوبات القانونية ، كما يستهدف الوعي الضريبي بين الأفراد تمكينهم من فهم القوانين ، والإجراءات الضريبية، وبالتالي مالهم من حقوق، وما عليهم من التزامات (29) .

ولنشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع ، يري الباحث اتباع النقاط التالية :

- 1- تعريف الممولين بمشروعية حق الدولة في فرض الضريبة وأهميتها وذلك من خلال استخدام وسائل الاعلان المختلفة ، واقامة المؤتمرات ، والندوات الإرشادية.
- 2- قيام الإدارة الضريبية بالإفصاح عن مواردها الضريبية، وسبل انفاقها مما يزيد ثقة الممول في أجهزة الدولة.
- 3- التفاوض المباشر ما بين الإدارة الضريبية والممولين في كل ما يتعلق بالعملية الضريبية.
- 4- الحرص على بناء علاقات جيدة بين الإدارة الضريبية والممول، والذي من شأنها أن تغير وجهة نظر الممول للمراكز الضريبية، من كونها مراكز للدفع إلى مراكز لتقديم الخدمات.
- 5- تشجيع الممولين على الدفع، وذلك من خلال استخدام الإعفاءات الضريبية، والخصم النقدي، ومنح المكافآت والامتيازات العينية.
- 6- العمل على رفع كفاءة العاملين بالإدارات الضريبية مما يمكنهم من تسهيل الإجراءات الضريبية للممولين من ناحية، واستيعاب وجهة نظرهم من ناحية أخرى.
- 7- العمل على تنمية روح الوطنية لدى أفراد المجتمع ، والتأكيد على أهميتهم في إحداث التطور.

2.3 التهرب الضريبي :

يُعدّ التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ، وهي ظاهرة ملازمة للضريبة ، ويختلف حجمها من دولة إلى أخرى، ويسعي الجميع جاهدين إلى الحدّ منها، ومكافحتها بثتى الوسائل لما لها من أضرار على اقتصاديات الدول ، وتظهر حدة هذه الظاهرة عند عملية التحاسب الضريبي سواء باختراق القوانين الضريبية، أو استخدام أساليب الغش ، والتحايل ، أو مخالفة أحكام النصوص التشريعية.

ويُقصد بمفهوم التهرب الضريبي : " عدم دفع الضريبة المستحقة على الممول سواء جزئيا ، أو كليا من النسبة المفروضة عليه قانونا ، وقد يكون قبل بدء فترة الدفع ، أو خلالها ، من خلال استخدام وسائل غير مشروعة " ، كما عرّف التهرب الضريبي بأنّه : " أية مساعي او جهود ، أو محاولات يقوم بها الممول للتخلص من كل أو جزء من التزاماته القانونية بأداء الضريبة المستحقة عليه⁽³⁰⁾ .

ويمكن التمييز بين شكلين من اشكال التهرب الضريبي من الناحية القانونية، وهما التهرب المشروع، و التهرب الغير مشروع ، فالتهرب المشروع يتمثل بقيام الممول بتجنب الواقعة المنشئة للضريبة ، وذلك من خلال الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لاستغلال الثغرات القانونية الموجودة في التشريعات الضريبية ، أما التهرب غير المشروع ، فيتمثل في التجاهل الصريح للقوانين والتشريعات الضريبية النافذة في الدولة ، من خلال عدم تسجيل الممول في الدوائر الضريبية ، أو امتناعه عن تقديم الإقرار الضريبي ، أما من حيث الموقع ، فيمكن التمييز بين شكلين من أشكال التهرب الضريبي ، وهما التهرب الداخلي ، والتهرب الدولي ، بقيام الممول بمخالفة القوانين الضريبية المطبقة داخل دولته يعد تهرباً محلياً ، أما قيامه بمخالفة القوانين الضريبية في أيّ من الدولة التي يستثمر فيها أمواله والدولة الأمّ ، يعد تهرباً دولياً (31) .

ويترتب على التهرب الضريبي آثاراً خطيرة أهمها انخفاض حصيلة الموارد العامة بالدولة ، مما يدفعها إلى اتباع سياسة من شأنها تقليص حجم النفقات العامة) والذي يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها (، واللجوء إلى الاقتراض لتغطية العجز المالي (وهذا يؤدي بدوره الى خلق مشكلة تتعلق بسداد القروض وفوائدها) ، أو زيادة أسعار الضرائب الحالية لمواجهة العجز ، كما يترتب على التهرب الضريبي الإخلال بمبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي، وروح الانتماء للدولة ، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على التضخم ، والذي يهدد بشكل مباشر عملية التنمية (32) .

- ولحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي ، يرى الباحث أهمية تطبيق النقاط التالية :
- 1- تحديد نسب معتدلة للضريبة، حتى لا يتولد للممول شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية، تتجاوز قدرته المالية.
 - 2- العمل على حل المشاكل، والمعوقات التي قد تنشأ من تطبيق التشريعات الضريبية، مع أهمية سد أية ثغرات موجودة فيها.
 - 3- منح الإدارة الضريبية حق الاطلاع على الأوراق ، والوثائق الخاصة بالممول للتأكد من صحة إقراره المقدم.
 - 4- منح حوافز ضريبية للممولين ، وإبراز أهمية قيمة الضريبة المدفوعة من قبلهم في إحداث عملية التنمية بالدولة.
 - 5- فتح قنوات حوار ومفاوضات مباشرة ما بين إدارة الضرائب ، والممولين حول كل ما يتعلق بالعملية الضريبية.

- 6- فرض عقوبات رادعة ، ليس فقط على المتهربين من دفع الضريبة ؛ بل لتشمل كل من أسهم معهم في عملية التهرب الضريبي.
- 7- العمل على إبرام الاتفاقيات الضريبية الدولية ، والتي من شأنها تزويد الإدارة الضريبية بالبيانات الضرورية حول الممولين الممارسين أنشطتهم خارج حدود الدولة.

ثالثاً – الجانب العملي للدراسة :

3.1- آلية الدراسة :

مجتمع الدراسة : حدد الباحث مصلحة الضرائب الليبية كمجتمع للدراسة ، أما عينة الدراسة ، فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية ، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (80) استمارة استبيان على بعض موظفي مصلحة الضرائب العامة الليبية.

جمع البيانات: استخدم الباحث استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، تحتوي على (26) سؤالاً، مقسمة إلى أربعة مجموعات .

المجموعة الأولى : تتضمن الأسئلة الديموغرافية .

المجموعة الثانية : تحتوي على العبارات المتعلقة بأسباب انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين ، وتهربهم من دفع الضريبة.

المجموعة الثالثة : تضم العبارات المتعلقة بدور مدخل المحاسبة التفاوضية في تحسين الوعي الضريبي لدى الممول .

المجموعة الرابعة : شملت العبارات المتعلقة بدور مدخل المحاسبة التفاوضية في الحد من التهرب الضريبي .

وقد استخدم الباحث مقياس التقييم (Likert Scale) الخماسي، للحصول على ردود تدلّ على درجة الموافقة ، أو الاعتراض على صيغة ما ، وهي أوافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة ، وتمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

3.2- تحليل البيانات :

أولاً – تحليل البيانات الديموغرافية :

يوضح الجدول رقم (1) المعلومات العامة حول المشاركين في الدراسة من حيث العمر، والمؤهل العلمي ، وسنوات الخبرة ، والتخصص الدقيق ، وكانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم (1) يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص.

العمر بالسنوات	النسبة	المؤهل العلمي	النسبة	سنوات الخبرة	النسبة	التخصص	النسبة
من 26 إلى 35	20%	دبلوم متوسط	10%	أقل من 5	10%	محاسبة	80%
من 36 إلى 45	46.2%	بكالوريوس	66.7%	من 6 إلى 10	20%	إدارة	13.3%
من 46 إلى 55	23.3%	دبلوم عالي	10%	من 11 إلى 15	30%	اقتصاد	3.3%
من 56 فأكثر	10%	ماجستير	10%	من 16 إلى 20	23.3%	تجارة إلكترونية	3.3%
		دكتوراه	3.3%	أكثر من 21	16.7%		
المجموع	100%	المجموع	100%	المجموع	100%	المجموع	100%

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاعاً في أعمار مفردات عينة الدراسة ، حيث أشارت النتائج أن أعمارهم تتراوح ما بين 36 إلى 45 يمثلون ما نسبة (46%) من مفردات العينة ، وبلغت نسبة المتحصّلين على درجة بكالوريوس (66.3%)، أما عن مدة الخبرة ، والتخصص الدقيق لعينة الدراسة ، كانت على التوالي (30%) لمن تزيد خبرتهم عن 11 سنة ، ونسبة (80%) للمتخصصين في مجال المحاسبة ، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم .

ثانياً - اختبار الثبات والصدق :

للتأكد من ثبات الاختبار، قام الباحث بحساب درجة الثبات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) ، والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات ، والتأكد من صدق الاستمارة، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار الثبات

الفرضية	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
أسباب انخفاض الوعي الضريبي لدى الممول وتهربه من دفع الضريبة	10	0.72	0.85
يوجد أثر ما بين استخدام مدخل المحاسبة التفاوضية لتحسين الوعي الضريبي	6	0.94	0.97
يوجد أثر ما بين استخدام مدخل المحاسبة التفاوضية للحد من التهرب الضريبي	6	0.737	0.858

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل (كرونباخ ألفا) (α) معامل الثبات) ، ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.720 إلى 0.940) ، وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60) ، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات ، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.850 إلى 0.970) ، وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح ، فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة ، وتحليل نتائجها.

ثالثاً - معرفة اتجاهات آراء عينة الدراسة :

الجدول رقم (3) يوضح آراء إجابات عينة الدراسة حول أسباب انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين ، وتهربهم من دفع الضريبة تم تحديد الاتجاه العام لعينة الدراسة عن طريق تحديد الفئة التي ينتمي إليها المتوسط الحسابي وفقاً إلى مقياس (ليكرث) الخماسي.

الجدول رقم (3) حول أسباب انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين وتهربهم من دفع الضريبة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
5	تعقد القوانين والإجراءات الضريبية وتعددتها.	4.15	0.596	موافق
6	ارتفاع سعر الضريبة.	4.45	0.563	موافق بشدة
7	غياب التقه بين الممول والإدارة الضريبية.	4.26	0.477	موافق بشدة
8	سوء الخدمات المقدمة من قبل الإدارة الضريبية.	4.39	0.583	موافق بشدة
9	غياب الإفصاح عن مصادر الإيرادات الضريبية وكيفية انفاقها.	4.50	0.352	موافق بشدة
10	غياب قواعد العدالة الضريبية بين الممولين.	4.15	0.596	موافق
11	غياب الحوافز الضريبية.	4	0.747	موافق
12	عدم تطبيق عقوبات رادعة على الممولين الممتنعين عن دفع الضريبة.	4.19	0.676	موافق
13	تدني مستوي الخدمات المقدمة من الدولة	4.21	0.827	موافق بشدة
14	غياب التفاوض ما بين الإدارة الضريبية والممول حول المنازعات الضريبية.	4.26	0.477	موافق بشدة
	الاتجاه العام	4.256	0.589	موافق بشدة

من خلال النتائج المبيّنة بالجدول السابق ، يتضح أن الاتجاه العام لعينة الدراسة، يتجه حول الموافقة بشدة على جميع العبارات المتعلقة بأسباب انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الممولين ، وتهربهم من دفع الضريبة ، فكان المتوسط الحسابي العام

(4.256) ، والذي يندرج ضمن الفئة الأولى لمقياس (ليكرث) الخماسي ، أيّ : موافق بشدة ، بالإضافة على انحراف معياري (0.589) ، وهو عبارة عن تشتت ضعيف للإجابات ، مما يدلّ على تجانس إجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (4) يوضح التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بوجود أثر للمحاسبة التفاوضية في تحسين الوعي الضريبي لدى الممولين.

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	التكرار والنسبة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
15	يوفر مدخل المحاسبة التفاوضية الوسائل والأدوات الملائمة لشرح القوانين والإجراءات الضريبية.	19 %23.8	51 %63.8	7 %8.8	3 %3.8
16	يوجد دور لمدخل المحاسبة التفاوضية في تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والممول.	19 %23.8	49 %61.2	7 %16.2	5 %6.2
17	يساهم مدخل المحاسبة التفاوضية في تخفيض حجم المنازعات الضريبية بين الأطراف الضريبية.	15 %18.8	47 %58.8	13 %13.8	5 %6.2
18	تطبيق مدخل المحاسبة التفاوضية يساهم في تحسين خدمات الإدارة الضريبية.	19 %23.8	48 %58.8	11	2 %2.5
19	يقود مدخل المحاسبة التفاوضية إلى إيقاظ فكرة الواجب الضريبي بين الممولين وبالتالي التزامهم بدفع استحقاقاتهم الضريبية.	30 %37.5	38 %47.5	8 %10	4 %5
20	مدخل المحاسبة التفاوضية تساهم في الإفصاح عن مصادر الإيرادات الضريبية وكيفية انفاقها.	20 %26.2	44 %55	9 %11.2	6 %7.5

يتضح من الجدول رقم (4) ، والخاص بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى، أن غالبية الآراء موافقة على العبارات ، ولمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات ، والتجانس بين الآراء المتعلقة باستخدام المحاسبة التفاوضية لتحسين الوعي الضريبي لدى الممول، تمّ

حساب الوسيط الحسابي ، والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) يوضح الوسيط الحسابي، والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول الفرضية الأولى.

ت	العبارات	الوسيط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
15	يوفر مدخل المحاسبة التفاوضية الوسائل والأدوات الملائمة لشرح القوانين والإجراءات الضريبية.	4	0.689	موافق
16	يوجد دور لمدخل المحاسبة التفاوضية في تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والممول.	4	0.769	موافق
17	يساهم مدخل المحاسبة التفاوضية في تخفيض حجم المنازعات الضريبية بين الأطراف الضريبية.	4	0.773	موافق
18	تطبيق مدخل المحاسبة التفاوضية يساهم في تحسين خدمات الإدارة الضريبية.	4	0.692	موافق
19	تقود المحاسبة التفاوضية إلى إيقاظ فكرة الواجب الضريبي بين الممولين وبالتالي التزامهم بدفع استحقاقاتهم الضريبية.	4	0.808	موافق
20	مدخل المحاسبة التفاوضية تساهم في الإفصاح عن مصادر الإيرادات الضريبية وكيفية إنفاقها.	4	0.827	موافق

من الجدول رقم (5) يتضح أن الوسيط لغالبية آراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى (4) ، وهذا يعني أن غالبيتهم موافقون على عبارات الفرضية الأولى ، وتراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية الأولى ما بين (0.68-0.82)، وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في آراء عينة الدراسة. الجدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بوجود أثر لمدخل المحاسبة التفاوضية في الحد من التهرب الضريبي.

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري لأراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	التكرار والنسبة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
21	يساعد مدخل المحاسبة التفاوضية على وضع قواعد وأسس ومعايير العملية الضريبية بما يضمن حقوق وواجبات الإدارة الضريبية والممول.	28 %35	45 %56.2	3 %3.8	4 %5
22	يوفر مدخل المحاسبة التفاوضية قواعد العدالة الضريبية بين الممولين.	11 %13.8	59 %73.8	7 %8.8	3 %3.8
23	يزود مدخل المحاسبة التفاوضية الآلية المناسبة المتعلقة بمنح الحوافز الضريبية للممولين.	10 %12.5	51 %63.8	13 %16.2	6 %7.5
24	يساعد مدخل المحاسبة التفاوضية في تبسيط الإجراءات الروتينية المستخدمة من قبل السلطة الضريبية.	11 %13.8	53 %66.2	13 %16.2	3 %3.8
25	يقوم مدخل المحاسبة التفاوضية بتوضيح أهمية دفع الضرائب ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	22 %27.5	45 %56.2	6 %7.5	7 %8.8
26	مدخل المحاسبة التفاوضية يساهم في تحديد سعر الضريبة العادل من وجهة نظر الممولين.	15 %18.8	50 %62.5	10 %12.5	4 %5

يتضح من الجدول رقم (6) ، والخاص بالتوزيع التكراري لأراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية، والتي تنص على وجود أثر ما بين المحاسبة التفاوضية ، والحد من التهرب الضريبي ، وأن غالبية الآراء تُشير للموافقة على تلك العبارات ، وللتحقق ينبغي معرفة اتجاه عينة الدراسة، وذلك بحساب الوسيط، والانحراف المعياري لأراء عينة الدراسة كما بالجدول رقم (7).

الجدول رقم (7) يوضح الوسيط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثانية :

ت	العبارات	الوسيط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
21	يساعد مدخل المحاسبة التفاوضية على وضع قواعد ، وأسس ، ومعايير العملية الضريبية بما يضمن حقوق وواجبات الإدارة الضريبية والممول.	4	0.741	موافق
22	يوفر مدخل المحاسبة التفاوضية قواعد العدالة الضريبية بين الممولين.	4	0.616	موافق
23	يزود مدخل المحاسبة التفاوضية الآلية المناسبة المتعلقة بمنح الحوافز الضريبية للممولين.	4	0.748	موافق
24	يساعد مدخل المحاسبة التفاوضية في تبسيط الإجراءات الروتينية المستخدمة من قبل السلطة الضريبية.	4	0.668	موافق
25	يقوم مدخل المحاسبة التفاوضية بتوضيح أهمية دفع الضرائب ، ودورها في التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية.	4	0.842	موافق
26	مدخل المحاسبة التفاوضية تسهم في تحديد سعر الضريبة العادل من وجهة نظر الممولين.	4	0.792	موافق

من الجدول رقم (7) يتضح أن غالبية عينة الدراسة موافقون على العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، حيث بلغ الوسيط الحسابي (4) ، وتراوحت قيم الانحراف المعياري ما بين (0.61_0.84) ، وهذه القيم تشير إلى تجانس كبير في إجابات عينة الدراسة، واتفاقهم بدرجة كبيرة عليها.

رابعاً - اختبار فرضيات الدراسة :

1- اختبار الفرضية الأولى :

اختار الباحث مربع (كاي لبيرسون) ، وذلك لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة ، الجدول رقم (8) يوضح اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء على عبارات الفرضية الأولى .

الجدول رقم (8) ، يوضح نتائج اختبار مربع (كاي) لدلالة الفروق بين الآراء حول عبارات الفرضية الأولى :

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
15	يوفر مدخل المحاسبة التفاوضية الوسائل ، والأدوات الملائمة لشرح القوانين ، والإجراءات الضريبية.	3	71.00
16	يوجد دور لمدخل المحاسبة التفاوضية في تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والممول.	3	61.80
17	يسهم مدخل المحاسبة التفاوضية في تخفيض حجم المنازعات الضريبية بين الأطراف الضريبية.	3	51.40
18	تطبيق مدخل المحاسبة التفاوضية يساهم في تحسين خدمات الإدارة الضريبية.	3	59.50
19	يقود مدخل المحاسبة التفاوضية إلى إيقاظ فكرة الواجب الضريبي بين الممولين ، وبالتالي التزامهم بدفع استحقاقاتهم الضريبية.	3	41.20
20	مدخل المحاسبة التفاوضية يسهم في الإفصاح عن مصادر الإيرادات الضريبية ، وكيفية إنفاقها.	3	44.70

من الجدول رقم (8) يتضح التالي:

1- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة للدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الأولى (71.00) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واستنادا على ما ورد بجدول رقم (4) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوي دلالة (5%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين ، على ان مدخل المحاسبة

التفاوضية توفر الوسائل والأدوات الملائمة ، لشرح القوانين، والإجراءات الضريبية.

2- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الثانية (61.80) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (9.21)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (4) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على جود دور لمخل المحاسبة التفاوضية في تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والممول.

3- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الثالثة (51.40) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (1%) والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (4) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ولصالح الموافقين على مساهمة مدخل المحاسبة التفاوضية في تخفيض حجم المنازعات الضريبية بين الأطراف الضريبية.

4- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الرابعة (59.50)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (4) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة، ولصالح الموافقين على أن تطبيق مدخل المحاسبة التفاوضية يسهم في تحسين خدمات الإدارة الضريبية.

5- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الخامسة (41.20) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (4) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوي

دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على أن مدخل المحاسبة التفاوضية يقود إلى إيقاظ فكرة الواجب الضريبي بين الممولين ، وبالتالي التزامهم بدفع استحقاقاتهم الضريبية.

6- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة السادسة (44.70) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (4) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على أن مدخل المحاسبة التفاوضية يسهم في الإفصاح عن مصادر الإيرادات الضريبية ، وكيفية إنفاقها. مما تقدم يتضح تحقق الفرضية الأولى ، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية ، وتحسين الوعي الضريبي.

2- اختبار الفرضية الثانية :

يوضح الجدول رقم (9) اختبار مربع (كاي) لدلالة الفروق بين الآراء على عبارات الفرضية الثانية ، والتي تنص على وجود علاقة ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية، والحد من التهرب الضريبي.

الجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء على عبارات الفرضية التالية :

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
21	يساعد مدخل المحاسبة التفاوضية على وضع قواعد وأسس ومعايير العملية الضريبية بما يضمن حقوق وواجبات الإدارة الضريبية والممول.	3	61.70
22	يوفر مدخل المحاسبة التفاوضية قواعد العدالة الضريبية بين الممولين.	3	103
23	يزود مدخل المحاسبة التفاوضية الآلية المناسبة المتعلقة بمنح الحوافز الضريبية للممولين.	3	65.3
24	يساعد مدخل المحاسبة التفاوضية في تبسيط الإجراءات الروتينية المستخدمة من قبل السلطة الضريبية.	3	75.4
25	يقوم مدخل المحاسبة التفاوضية بتوضيح أهمية دفع	3	49.7

		الضرائب ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	
26	3	مدخل المحاسبة التفاوضية يساهم في تحديد سعر الضريبة العادل من وجهة نظر الممولين.	97.6

من خلال الجدول رقم (9) يتضح الآتي :

1- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الأولى (61.70) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (6) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على أن مدخل المحاسبة التفاوضية يساعد على وضع قواعد ، وأسس ، ومعايير العملية الضريبية بما يضمن حقوق وواجبات الإدارة الضريبية والممول.

2- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الثانية (103) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوي دلالة (1%) والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (6) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ولصالح الموافقين على ان مدخل المحاسبة التفاوضية يوفر قواعد العدالة الضريبية بين الممولين.

3- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الثالثة (65.30) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%)، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (6) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوي دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسات، ولصالح الموافقين على ان مدخل المحاسبة التفاوضية يزود الألية المناسبة المتعلقة بمنح الحوافز الضريبية للممولين.

4- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الرابعة (75.40) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول

رقم (6) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوى دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على أن مدخل المحاسبة التفاوضية يساعد في تبسيط الإجراءات الروتينية المستخدمة من قبل السلطة الضريبية.

5- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة الخامسة (49.70) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (11.34)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (6) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوى دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على أن مدخل المحاسبة التفاوضية يقوم بتوضيح أهمية دفع الضرائب ، ودورها في التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية.

6- بلغت قيمة مربع (كاي) المحسوبة لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة على العبارة السادسة (97.63) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوي دلالة (1%) ، والبالغة (13.28)، واعتمادا على ما ورد بجدول رقم (6) المتعلق بالتوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعند مستوى دلالة (1%) بين آراء عينة الدراسة ، ولصالح الموافقين على أن مدخل المحاسبة التفاوضية يسهم في تحديد سعر الضريبة العادل من وجهة نظر الممولين. مما تقدم يتضح تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، والتي نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية ، والحد من التهرب الضريبي.

رابعا - نتائج الدراسة :

من خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية ، وتحسين الوعي الضريبي.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدخل المحاسبة التفاوضية ، والحد من التهرب الضريبي.

خامسا – توصيات الدراسة :

- 1- تعريف الممولين بمشروعية حق الدولة في فرض الضريبة ، وأهميتها في إحداث التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال استخدام وسائل الاعلان المختلفة، وإقامة المؤتمرات، والندوات الإرشادية.
- 2- قيام الإدارة الضريبية بالإفصاح عن مواردها الضريبية ، وإنفاقها في تحسين الخدمات العامة للمواطنين ، مما يزيد ثقة الممول في أجهزة الدولة.
- 3- ضرورة التفاوض المباشر ما بين الإدارة الضريبية ، والممولين في كل ما يتعلق بالعملية الضريبية.
- 4- الحرص على بناء علاقات جيدة بين الإدارة الضريبية والممول، والذي من شأنه أن يغيّر وجهة نظر الممول للمراكز الضريبية من كونها مراكز لدفع إلى مراكز لتقديم الخدمات.
- 5- العمل على رفع كفاءة العاملين بالإدارات الضريبية مما يمكنهم من تسهيل الإجراءات الضريبية للممولين من ناحية، واستيعاب وجهة نظرهم من ناحية أخرى.
- 6- العمل على حل المشاكل والمعوقات التي قد تنشأ من تطبيق التشريعات الضريبية، مع أهمية معالجة أية ثغرات موجودة فيها، وضرورة فرض عقوبات رادعة ليس فقط على المتهربين من دفع الضريبة ؛ بل لتشمل كل من أسهم معهم في عملية التهرب الضريبي.
- 7- العمل على إبرام الاتفاقيات الضريبية الدولية ، والتي من شأنها تزويد الإدارة الضريبية بالبيانات الضرورية حول الممولين الممارسين أنشطتهم خارج حدود الدولة. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، يمكن إجراء دراسة حول دور المحاسبة التفاوضية في تحسين الأداء الضريبي، كما يمكن إجراء دراسة أثر المحاسبة التفاوضية في زيادة الإيرادات الضريبية.

الهوامش :

- 1- جاسم، سهام محمد. (2011). العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي. مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، ص26.
2. حسن، احمد صالح، سلطان، حسام حميد. (2017). الاعلان وانعكاساته على زيادة الوعي الضريبي. مجلة الدنانير، العدد 10، ص422.
3. Larasati, R. (2013). Influence perception of sanction taxation taxpayer awareness and characteristics of compliance reporting taxpayer individual taxpayer, accounting journal vol 14(1), p128.
4. Randolph, K. (2015). Influence of individual ethical orientation on tax compliance, Journal of Account tax 7 (6),p 98.
5. سعدون، عباس ناصر. (2015). تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد ، ص27.
6. Ahmad Nurkhin, A., & Muhsin Muhsin S. (2018). The influence of tax understanding, tax awareness and tax amnesty toward taxpayer compliance, journal keuangan dan perbankan, 22 (2), p240.
7. حسن، احمد صالح، سلطان. حسام حميد. (2017). ص428.
8. Rhayu, Y.,& Setiawan,M. (2017). The role of taxpayer awareness, tax regulation and understanding in taxpayer compliance, journal of accounting and taxation. Vol 9(10), p139.
9. محمد، محمد نجيب، عطية، يوحنا نصحي. (2016). مدخل محاسبي مقترح لاستخدام المحاسبة التفاوضية في تفعيل اداء الفاحص الضريبي. المؤتمر الثاني والعشرين لتطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية. الجمعية المالية المصرية للمالية والضرائب، المجلد 2، العدد 2، ص17.
10. Frey, B., & Feld, L. (2015). The authority and the tax payer, explanatory analysis, accounting and management journal, vol 12(3), p18.
11. الحسون، معين عباس، الرفاعي، حسين عمران، وحيد، الهام. (2013). أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2، ص138.
12. Geetha, R.,& Sekar, M. (2012). E filing of income tax: awareness and satisfaction level of individual tax payer in Coimbatore city, mänge.Sci.1(4),p6.
13. جاسم، سهام محمد. (2011). ص29.
14. خلاط، سراج محمد. (2013). دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي. المجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15، ص180.
15. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية المجلد 58 لسنة (2018).
16. محمد، محمد نجيب، عطية، يوحنا نصحي. (2016). ص29.
17. - Moran, S., and I. Ritov. (2007). Experience in integrative negotiation: what need to be learned? Journal of Experimental Social Psychology 43 (1), p77.

18. محمود، أبو بكر مصطفى. (2005). التفاوض الناجح مدخل استراتيجي سلوكي. الدار الجامعية، الإسكندرية، ص36.
19. فهمي، جلال أحمد. (2007). مهارات التفاوض. مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث الهندسية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص4 ص29.
20. محمد، محمد نجيب، عطية، يوحنا نصحي. (2016). ص31
21. John Brondolo, C., (2009). Collecting Taxes During and Economic Crisis: Challenges and Policy options, IMF, July 14, 2009, spn 109/17,p17.
22. Marziana, B., (2010). The relationship between perception and level of compliance under self assesment system - A study in the East Coast Region. J. Glob. Bus. Econ, p 241.
23. Imelda, B., (2014). Analysis of factors affecting tax compliance private person. Skripsi. Universitas Diponegoro. Semarang. 12(1), p29.
24. Munari A (2005). Influence success factors against tax payer acceptance of income tax (KPP Case Study Batu, Malang). Executive J. 2(2),p120.
25. Laksono, P., & Ardiyanto, D. (2007). Analysis of Factors Affecting Taxpayer Compliance in Manufacturing Industrial Company in Semarang. 4(8), p65.
26. Machogu, G., Amayi, B., (2013). The effect of taxpayer education on voluntary tax compliance, among SMES in Mwanza City – Tanzania. Int. J. Market. Financ. Serv. Manage. Res. 2:8,p26
27. Tan, L., & Fatt, C. (2007). The Impact of Tax Knowledge on the Perceptions of Tax Fairness and Attitudes Towards Compliance. Asian Rev. Account. 7 (1) ,p44.
28. Fakile, S., & Adegbile, F. (2011). Tax Incentives: Tool for Attracting Foreign Direct Investment in Nigerian economy. International Journal of Research in Commerce and Management. Volume No.2, Issue No. 2, p 24.
29. Pistone, P. (2012). General Report. In Lang, Pistone, Schuch and Staringer (Eds.), the Impact Of the OECD and UN Model Conventions on Bilateral Tax Treaties, Cambridge: Cambridge University Press, p19.
30. Ndikumana, L., & Verick, S. (2008). The Linkages between FDI and Domestic Investment: Unravelling the Developmental Impact of Foreign Direct Investment in Sub – Saharan Africa. IZA WorkingPaper , p 3296.
31. Rand, B., & Sekhon, R. (2016). Tax payers knowledge and tax compliance behavior, journal of management and commerce, 3(2) , p1090.
32. - Rhayu, Y., & Setiawan, M. (2017). The role of taxpayer awareness, tax regulation and understanding in taxpayer compliance, journal of accounting and taxation. Vol 9((10), p139.